الحدود المعتمدة للقاهرة التاريخية لدي كل وزارة[1]

د. أحمد الشحات المنشـــاوي

مدرس بقسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة – جامعة الزقازيق
ARCHMENSH@HOTMAIL.COM

١ الملخص

نظرا لأهمية القاهرة التاريخية كممتلك للتراث العالمي. تعددت البحوث والدراسات للحفاظ عليها سواء على المستوى الأكاديمي والعملي. وخاصـة بعد تقدم مصـر لمنظمة اليونسـكو في ١٩٧٩م لتسـجيل القاهرة الإسـلامية، ذُكر في ملف الترشيح أن المدينة التاريخية للقاهرة تغطي نحو32 كم٢على الضفة الشرقية لنهر النيل، وتحيط بها من كل الاتجاهات أحياء معاصرة، وتم وصف الموقع بأنه نسيج تاريخي مازال متماسكاً على نطاق واسع.

كما تعدد الجهات المسـئولة مثل وزارة الآثار والجهاز القومي للتنسـيق الحضـاري التابع لوزارة الثقافة. وكذلك محافظة القاهرة وهذه هي الأطراف المعنية الأساسية. بجانب مؤسسات ووزارات أخري مثل وزارة الأوقاف والداخلية والإسـكان التي انشـات جهاز باسـم القاهرة الفاطمية وكل هذه الهيئات والوزارات يعتمد حدود مختلفة للقاهرة التاريخية. وهو ما يمثل مشـكلة البحث لرئيسـية. لذا يجب وجود حدود واحدة واضـحة، يسـهل تطبيقها، يتفق عليها كل الوزارات والهيئات كما يتم اعتمادها من مركز التراث العالمي واليونسـكو في أسـرع وقت. وهو ما يمثل الهدف الرئيسـي للبحث. والتنسيق والشراكة مع كل المؤسسات التي تتولى العمران ومسؤولياته المختلفة.

٢ الكلمات المفتاحية:

التراث العمراني- الحدود الجغرافية - المناطق ذات القيمة – ممتلك لتراث العالمي

٣ مقدمة

يرجع تأسيس القاهرة التاريخية الي عام ٩٦٩ م بعد أن وضع جوهر الصقلي أساس لأسوار القاهرة وتبعها ببناء الجامع الازهر وفي أيام حكم المماليك اتسعت وامتدت في اتجاه الشمال والغرب وتنافس الحكام والامراء في بناء المسـاجد والمدارس والخانات والوكالات، واثناء حكم العثمانيين سـكنت الي أن جاء محمد علي والخديوي إسماعيل ونشط عمرانها، واستعادت مكانتا كعاصمة ونشطت بها حركة البناء. ولقد تم ضم القاهرة الي قامة التراث العالمي باسـم القاهرة الإسـلامية عام ١٩٧٩م اقراراً بأهميتها التاريخية والاثرية والعمرانية لاحتوائها على تحف عمارية بجانب عدد كبير من الشـوارع والمناطق السـكنية التي تحتفظ بتاريخها ونسـيجها واصالتها التي تعود للعصور الوسطي.

تعددت البحوث والدراسـات للحفاظ على القاهرة التاريخية سـواء على المسـتوى الأكاديمي والعملي. ومن تتبع المشروعات السابقة تبين تعدد الجهات المسئولة وكل جهة تعتمد حدود مختلفة لذا تظهر الحاجة إلى اعتماد حدود واضـحة ومعترف بها ويسـهل تطبيقها للقاهرة التاريخية بجانب اعتماد نظام لإدارة المدينة التاريخية. ويمثل الهدف الرئيسـي للبحث في دراسـة ومقارنة الحدود المختلفة للقاهرة التاريخية المعتمدة لدي الوزارات المختلفة. واقتراح حدود يتفق عليها كل الوزارات لاعتمادها في مركز التراث العالمي واليونسكو. كأحد شروط وجود نظام إدارة جيد للحفاظ على للقاهرة التاريخية .

كما أن اهتمام الحكومة المركزية والمحلية بواجباتهم المنصوص عليها في القوانين المنظمة لاختصاصات كل وزارة أو هيئة تجعل كل منهم يفترض حدود للعمل بداخلها. حيث تقتصـر المسـؤوليات الرسـمية المترتبة على وزارة الآثار ازاء القاهرة التاريخية على الآثار المدرجة ومناطق التنقيب الأثري (مناطق التراث) فقط. في حين أن التشـريع الخاص بالمناطق العمرانية (ذات القيمة المتميزة) يدخل ضـمن مسـؤوليات الجهاز القومي للتنسيق الحضـاري التابع لوزارة الثقافة. كما أن محافظة القاهرة هي التي تتولى أمر أنشـطة البناء ومسـئوليات

١ - نتقدم بخالص الشكر للباحث الرئيسي أد/ أحمد صلاح الدين عوف في مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، المرحلة الثالثة،٢٠١٨

اتخاذ القرار بشـــأن تحديد التراخيص اللازمة للمباني الغير أثرية، والتحكم في المباني المحيطة بالآثار والتي تؤثر تأثيراً مباشـــر عليها. وهذه هي الأطراف المعنية الأســـاســـية وكل منه له خريطة بحدود مختلفة للقاهرة التاريخية. بجانب مؤسسات ووزارات أخري، مثل وزارة الأوقاف والداخلية والإسكان التي انشات جهاز باسم القاهرة الفاطمية وكان يعمل في ترميم الســـور الشـــمالي وغيره من المواقع، لذا يجب وجود حدود واحدة يتفق عليها كل الوزارات والهيئات لاعتمادها في مركز التراث العالمي واليونســـكو في أســـرع وقت. والتنســـيق والشـراكة مع كل المؤسسات التي تتولى العمران ومسؤولياته المختلفة.

هناك ضـــرورة عاجلة لوضـــع خطة إدارة لحماية القاهرة التاريخية والحفاظ على عناصـــر القيمة العالمية الاســـتثنائية ولوضـــع هذه الخطة يجب تحديد حدود جغرافية واضـــحة للقاهرة التاريخية واعتمادها من كافة الوزارات والهيئات المصرية لاعتمادها من مركز التراث العالمي واليونسكو.

٤ الإضافة الرئيسية أو النتائج المتوقعة

ولعل الإضـافة الرئيسـية التي يطرحها البحث هى " التوضـيح بأن الممتلك التراثي العالمي للقاهرة التاريخية له حدود مختلفة لدي الوزارات والهيئات. بجانب عدم إقرار حدود له من قبل اليونســـكو ومركز التراث العالمي حتى الان. بالرغم من الأهمية البالغة لوضع تلك الحدود للممتلك التراثي العالمي. والاتفاق عليها.

٥ المشكلة البحثية

بدءاً من تقدم مصـر لمنظمة اليونسكو في ١٩٧٩م لتسـجيل القاهرة الإسـلامية، ذُكر في ملف الترشـيح أن المدينة التاريخية للقاهرة تغطي نحو32 كم^{٢} على الضـفة الشـرقية لنهر النيل، وتحيط بها من كل الاتجاهات أحياء معاصـرة، وتم وصـف الموقع بأنه نسـيج تاريخي مازال متماسـكاً على نطاق واسـع، وبعد موافقة مجلس الايكوموس على التسـجيل فقد اعطي ملاحظات أفادت بان قائمة الترشـيح، اشـتملت على تعريف جغرافي غير واضـــح ومحدد للممتلك التاريخي. بجانب أن المعلومات الخاصـــة بتحديد الممتلك التراثي غير واضـــح وأنه من المطلوب تحديد اسم وعنوان الجهة التي تملك هذا الأثر، كما أن القرار الأصـلي للجنة أضـاف الملحوظة التالية" *نحن نتسائل عن التحديد الجغرافي المقترح.* " ولقد أوصت اليونسكو مراراً منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن بضرورة اعتماد حدود للقاهرة التاريخية ووجود نظام إدارة واضح وفعال"

وعند دراســة بند الإدارة والشــراكة في التقرير الأول للمرحلة الثالثة من مشــروع الاحياء العمراني للقاهرة التاريخية المســند من وزارة الاثار لكلية الهندســة بجامعة القاهرة تبين أن لإدارة القاهرة التاريخية يجب اعتماد حدود إدارية تتفق مع الحدود الإدارية الحالية للأقسام والشياخات والتي يصعب تغييرها لما لها من أبعاد سياسية وأمنية. وهذا ما لم يقدمه تقرير الاحياء العمراني للقاهرة التاريخية والممول من اليونســـكو في مرحلة الاولي ٢٠١٢م والثانية ٢٠١٤م حيث أن الحدود التي أقرتها وزارة الآثار تتعامل مع جزء من الشـياخات والأقســام ما يجعل تطبيق خطة الإدارة صعب عملياً. ومعرضة للطعن عليها امام الجهات القضائية.

هناك أكثر من اعتماد لتلك الحدود لدي الهيئات والوزارات المختلفة. الأمر الذي يحتاج إلى الاتفاق على حدود واحدة واعتمادها من مركز التراث العالمي.

٦ هدف البحث

يهدف البحث إلى مقارنة الحدود المختلفة لدي الهيئات والوزارات للقاهرة التاريخية. والتوصية بالاتفاق على حدود واحدة واعتمادها. وذلك من خلال هدفين ثانويين: -

- الهدف الأول: اهمية تحديد حدود واضحة للقاهرة التاريخية واعتمادها.
- الهدف الثاني: مقارنة الحدود لديهم للقاهرة التاريخية ومعرفة مميزات وعيوب كل جهة.

٧ منهجية الورقة البحثية

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المقارن ثم المنهج الاستنباطي لتحقيق هدف البحث كالتالي:

المنهج الوصفي (التاريخي) تتبع أهمية تطبيق الحدود واهمية القاهرة التاريخية وتطور مفهوم إدارة الممتلك التاريخي. (الدراسة النظرية).

المنهج التحليلي المقارن بمقارنة الحدود المعتمدة من الوزارات والهيئات.

المنهج الاستنباطي وذلك من خلال استخلاص وتحديد ما إذا كانت هذه الحدود تخدم الممتلك التراثي أم لا. واقتراح صيغة يتفق عليها جميع شركاء التنمية وأصحاب المصلحة.

٨ الدراسة النظرية

٨/١ مفاهيم الدراسة

يقدم هذا الجزء تعريفات لكل الألفاظ التي تستعملها ولها صلة بإدارة المناطق التاريخية من مصادر ودراسات أهمها تقارير اليونسكو (UNESCO) والايكوموس (ICOMOS)

٨/١/١ الإدارة

يعتمد نجاح أي مؤسسة علي حسن ادارتها وتعرف الإدارة بأبسط صورها بأنها تنظيم وتنسيق الجهود بصورة علمية للوصول الي أهداف معينة، فهي علم وفن يسعي الي تحقيق أهداف تنظيمية من خلال توظيف الموارد البشرية والموارد المادية. والإدارة تبدأ بتحديد الاهداف المنشودة وتشمل العديد من المهام التي تتكامل وتتداخل من اجل تحقيق الأهداف من خلال عملية مستمرة ومتواصلة. (الزهراني، ٢٠١٢). ويرى ستونر وفريمان (Stoner& Freman) أن الإدارة هي عملية التخطيط والتنظيم للقيادة والرقابة للمجهودات الخاصة بأعضاء المنظمة وكذلك المجهودات الخاصة باستخدام كافة الموارد التنظيمية الأخرى لتحقيق أهداف محددة لهذه المنظمة. (عبد العليم، ٢٠٠٧). ويتبني البحث تعريف الإدارة على انها عملية شاملة مترابطة في ظل الموارد والامكانيات المتاحة والظروف المحيطة لتحقيق كافة الأهداف في الوقت المحدد، مع استخدام تلك الموارد والامكانيات المتاحة بصورة تحفظ لها الاستدامة والاستمرار للأجيال القادمة.

٨/١/٢ إدارة المناطق التاريخية

يختلف شكل ونظام إدارة التراث في كل بلد عن الأخرى، وهذه النظم الإدارية متنوّعة كما توجد احيانا آليات قد لا تتماشى مع نظام الإدارة في قطاع التراث، إلا أنها مع ذلك نظم إدارية. وتعرف إدارة المناطق التاريخية على انها التخطيط للحفاظ على الناحية المادية بشكل أساسي وعلى القيم المصاحبة لها وعلى قيم المجتمع المحلي بشكل أكبر حتى يمكن تنظيم العلاقة بين المواقع التراثية والمجتمع والزوار، كذلك تستهدف تحديد الاحتياجات والاهداف والجهات المهتمة والمشاركة والراغبة بالحفاظ على التراث، والتنسيق بينها لوضع خطط الادارة، كما يجب مشاركة السكان والمجموعات المحلية في خطط الادارة، كما أن مهمة الادارة لا تنتهي بوضع الخطط بل يجب وضع استراتيجية لمراجعتها، على الاقل كل خمس سنوات (جنيدي، ٢٠١٥).

٨/١/٣ حدود الممتلك التراثي

يجب أن تشمل حدود الممتلك التراثي المزمع ترشيحها جميع الصفات التي تضفي عليه قيمة عالمية استثنائية فالحدود التي تدخل فيها مساحات لا ترتبط بقيمة الممتلك التراثي والتي تتوافر فيها صفات أو معالمّ تعبر عن قيمته .ومن الأهمية بمكان تعين حدود للممتلك التراثي شرط أساسي لضمان لحماية الفعالة وينبغي تحديد هذه الحدود على نحو يبرز ويعبر عن القيمة العالمية الاستثنائية للممتلك والمناطق التي تساعد علي تعزيز وتقدير هذه القيمة. كما ينبغي تحديد منطقة حماية او منطقة فاصلة تحيط بالممتلك التراثي لتوفير حماية فاعلة للممتلك التراثي. وتكون مقيدة بقوانين تضفي عليها حماية إضافية. وتضم تلك المنطقة الشريط المباشر المحيط بالممتلك. والمناظر الهامة والناطق التي تؤدي دور هام في دعم وحماية الممتلك وينبغي ان يتضمن ملف الترشيح تفاصيل عن حجم وخصائص المنطقتين والاستخدامات المسموح بها لكل منهما وان يبين أيضا خريطة تبين بدقة حدود الممتلك وحدود المنطقة الفاصلة. (اليونسكو،٢٠٠٥) والتي عادة لا تعتبر جزأ من الممتلك التراثي العالمي الا انه لا يمكن اجراء أي تعديلات فيها الا بالرجوع الي لجنة التراث العالمي.

٨/١/٤ المنطقة الفاصلة

المناطق الفاصلة هي منطقة أو مناطق محددة بدقة تقع خارج ممتلك التراث العالمي وتكون متاخمة لحدوده، وتسهم في حماية القيمة العالمية الاستثنائية التي يتسم بها هذا الممتلك، وفي صونها وإدارتها وسلامتها

وأصالتها واستدامتها. وعلى الرغم من عدم اعتبار المناطق الفاصلة جزءاً من الممتلك المدرج في القائمة، ينبغي تقييم حدودها وأساليب الإدارة التي تخضع لها، والموافقة عليها وتسجيلها رسمياً في الوقت الذي تقدم فيه الدولة الطرف اقتراحها. وحين يتم تحديد المناطق الفاصلة، ينبغي اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الالتزام الذي تتعهد به الدولة الطرف بحماية ممتلك التراث العالمي وصونه وإدارته. أما المهام المسندة إلى المنطقة الفاصلة، فينبغي أن تعكس مختلف أنواع الحماية والصون والإدارة ومستوياتها اللازمة لحماية الصفات التي تحافظ على القيمة العالمية الاستثنائية لممتلك التراث العالمي.(Martin and Piatti, 2009)

٨/٢ الحدود شرط لتسجيل الممتلك (اليونسكو،٢٠٠٥)

يتم تعيين حدود الممتلك بكل دقة سواء بالإحداثيات الجغرافية (خطوط الطول ودوائر العرض) او احداثيات UTM لنقطة معينة تقع في المركز التقريبي للممتلك المرشح

كما يتم ادراج مجموعة من خرائط تبين حدود الممتلك والمنطقة الفاصلة

١- خريطة طبوغرافية يظهر فيا الممتلك المرشح بكامله بمقياس مناسب ويجب ان تكون حدود الممتلك والمنطقة الفاصلة محددة بدقة كما يجب ان تشمل هذه الخريطة او على خرائط اخري المناطق المشمولة بحماية قانونية خاصة من هذه الدولة ويجب ان تكون لخرائط غير مقطوعة وتبين المقياس والاسقاط والاتجاه والتضاريس واسم الممتلك والتاريخ ويجب ارسال الخرائط ملفوفة وليست مطوية. ويفضل ايضا ارسال المعلومات بشكل رقمي حتى يسهل تدخليها على نظام GIS وتدعي الدول الأطراف في المعاهدة لاتصال بالمنانة للحصول علي معلومات إضافية بهذا الخيار.
٢- خريطة اخري يظهر فيها موقع الممتلك داخل حدود الدولة
٣- خريطة للممتلك تظهر بها بعض المعالم المميزة

كما يفضل طباعة هذه اللوحات على A4 لتسهيل عرضها على الهيئات الاستشارية ولجنة التراث العالمي. وفي حالة عدم اقتراح منطقة فاصلة ينبغي ان يتضمن الترشيح بيانا بسبب اعتبار المنطقة الفاصلة غير ضرورية لحماية الممتلك التراثي كما يشترط تحديد مساحة الممتلك التراثي بالهكتار وكذلك المنطقة الفاصلة ومجموعهما

٨/٣ معايير رسم حدود الممتلك

توجد بعض الثوابت لها تأثير على تحديد حدود للمنطقة مثل نوع التهديدات وإطارها الزمني النسبي، وتأثير التخريب، والتوسّع غير المنضبط للبيئة المبنيّة، والتغيير المناخي. والمدى المسموح به لتطبيق الاستراتيجية الإدارية للمجتمعات المحلية ومنهج شراكة أصحاب المصلحة قد تسمح بدرجات أدنى من السيطرة والتحكم. وكذلك المدى السموح لنظام الإدارة وممارسات الإدارة المستدامة التي جعلت الحدود المادية للممتلك التراثي طبقة من الطبقات وخلقت تحديات إدارية جديدة. ومنطقة ذات طبيعة تخطيطية خاصة ولها وقوانينها واشتراطاتها الخاصة. كما أنها اعتراف بأن الأمكنة التراثية تعتمد على محيطها. (اليونسكو،٢٠١٦)

٨/٤ الصفات المساعدة لرسم حدود الممتلك

ولا بد من تحديد الصفات لرسم حدود الممتلك من أجل إدراك مفهومي الأصالة والسلامة، كما أنها اساسية في حماية الممتلك والحفاظ عليه وإدارته. ومن صفات الممتلكات التراثية لتحديد حدوده الأمثلة التالية (الأهمية على المستوى البصري أو الجمالي؛ مقياس المدى الذي تتخذه السمات الفيزيائية أو الموائل الطبيعية؛ سلامة العمليات الفيزيائية والإيكولوجية؛ السمة الطبيعية في النظم الطبيعية وسلامة هذه النظم؛ استمرارية بقاء الأحياء من الأنواع النادرة) (اليونسكو،٢٠٠٥)

فإذا كانت العناصر اللازمة غير موجودة ضمن هذه الحدود أو إذا كان اتّساع الممتلك غير كافٍ، فيتعين إعادة النظر في حدود الممتلك .ومع أنه من السهل رسم حدود الممتلك على أساس الترتيبات الإدارية بشرط أن ينسجم دائماً مع قيمة الممتلك العالمية الاستثنائية .ويعني ذلك أن الترتيبات الإدارية ينبغي ألا تكون المعيار الأساسي لرسم حدود الممتلك. ولكن من المهم تقديم معلومات تثبت أن الحدود الفاصلة بين الممتلك ومحيطه الواسع قد حُددت بناءً على أسس منطقية وأن الممتلك يتسم بقيمة عالمية استثنائية تميزه عن محيطه الواسع. وفيما يلي بعض الاسس التي ينبغي اتّباعها عند رسم الحدود:

- يجب أن تشمل حدود الممتلك جميع الصفات والمعالم التي تضفي عليه قيمة عالمية استثنائية محتملة. ولا يجوز استثناء المساحات التي تتوافر فيها صفات أو معالم تعبّر عن قيمة الممتلك العالمية الاستثنائية المحتملة.
- وتشكل عملية رسم الحدود جزءاً من جهود إدارة الأزمات ويجب أن تشارك فيها كل الجهات المعنية، وتهدف رسم الحدو الي معرفة استخدامات الأراضي لحماية الممتلك وصونه وإدارته، ويمثل بالتالي مرحلة مهمة جداً من. ويجب أن تستند عملية رسم الحدود إلى أسس منطقية.
- يجب أن تكون الحدود مشتملة على الصفات التي تضمن وفاء الممتلك بشرط السلامة، لاحتفاظ الممتلك بكمال الصفات التي تجسد قيمته العالمية الاستثنائية المحتملة
- يجب أن تكون الحدود مرسومة على أسس منطقية لإبراز الصفات التي تجسد قيمة الممتلك
- يجب أن تكون الحدود مرسومة بوضوح فيما يتعلق بإدارة الممتلك وحمايته القانونية.

لإن الحدود تيسّر عملية إدارة الممتلك .وترتبط الحدود بشكل الموقع وخصائصه الطبيعية والطرق.

- من المهم جداً إعداد خريطة جيدة تبرز حدود الممتلك بوضوح؛ وإعداد خطط تقسيم المناطق (بالترابط مع مهمة تحديد أولويات ومتطلبات الإدارة، لربط هذه العملية على نحو متين بتدابير الحماية وحفاظ والإدارة.
- ويجب رسم حدود المنطقة الفاصلة بهدف حماية قيمة الممتلك العالمية الاستثنائية المحتملة من المخاطر الخارجية وقد يتعين تحديد عدة مناطق فاصلة للعناصر

شكل (١) يوضح ظهور الحدود والمنطقة الفصلة

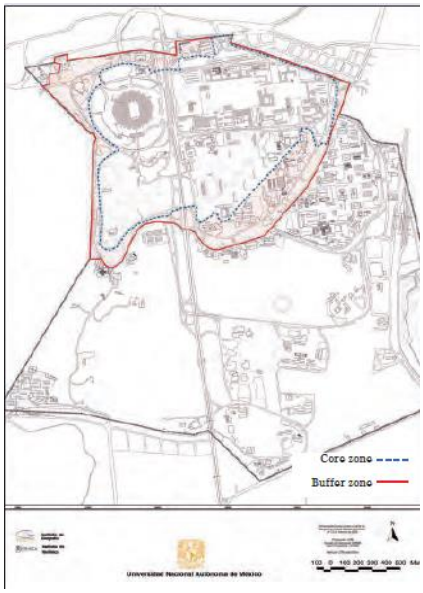

المصدر: (اليونسكو،٢٠٠٥)

الحدود وادارة التراث:

تمثل الحدود أهم وأول المراحل التي يجب اعتمادها لعمل أسلوب إدارة ناجح:

٨/٥/١ تطور مفهوم إدارة التراث (اليونسكو،٢٠١١)

اقتصرت تطبيقات ادارة التراث في البدايات علي جمع المواد التراثية النادرة، ولعل اول البدايات التي تأخذ شكلا منظما ظهرت في عصر النهضة الاوربية، ويمكن تقسيم مراحل نشأة وتطوير ادارة التراث الي أربع مراحل يتم ذكرها والتركيز علي المرحلة الرابعة هي:

المرحلة الاولي: مرحلة اهتمام المثقفين وهواه التراث،

المرحلة الثانية: قيام المؤسسات العالمية والحكومية

المرحلة الثالثة: تأسيس منظمات وجمعيات للتراث.

المرحلة الرابعة: تخصص ادارة موارد التراث، تم تطوير إدارة موارد التراث ووضع الأسس العلمية والعملية وبفضل العمل المنهجي والمؤسسي المنظم تم تطوير القواعد العامة والتطبيقات ووضعها ضمن عمل يدار من قبل المؤسسات ويأخذ النظرة الشمولية للتراث، وتتصف إدارة الممتلكات الثقافية اليوم بكونها ذات أهداف متعددة. وهذا يعني بأنها مجموعة واسعة من أصحاب المصالح ذات أطر عمل تنظيمية ومؤسسية مختلفة وغالبًا ما تكون متضاربة فضلا عن عوامل أخري مثل (تتعارض بين أهداف الأجيال الحالية والمقبلة) وتعمل هذه العوامل في معظم الأحيان ضمن شبكة معقّدة، لذا تحتاج الي أسلوب ومنهج وإدارة مناسب وحدود واضحة. (اليونسكو،٢٠١٦)

ويوضح شكل (٢) تطور مفهوم إدارة التراث وكيفية شراكة أكثر من جهة في الإدارة لتكون الإدارة خاضعة لمراقبة مباشرة من جميع الأطراف خاصة. ووجود آلية جديدة لاتخاذ قرارات مشتركة. ثم تطور نظام الإدارة لتكون عملية صنع القرار أكثر تعقيدًا نظرا لتعدد أصحاب المصالح وتغطية مساحة أكبر من الأرض. مثل ما حدث في إدارة الممتلك الطبيعي الثقافي لمقاطعة بالي في إندونيسيا.

شكل (٢) يوضح تطور سيناريوهات الإدارة وظهور الحدود والمنطقة الفصلة

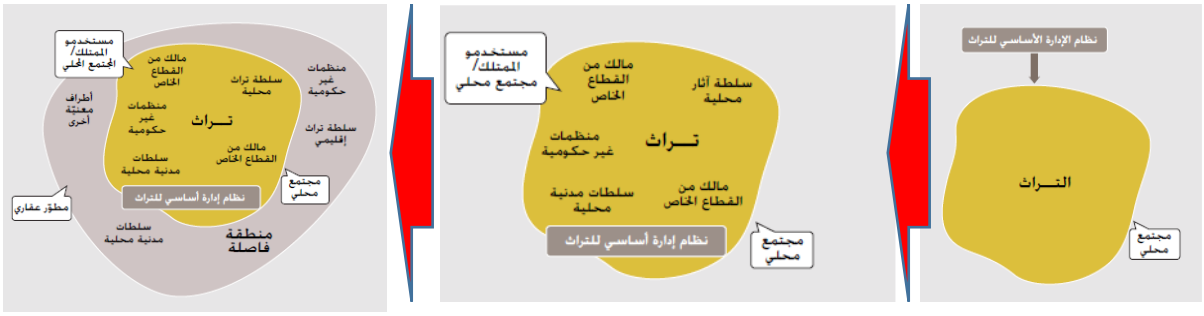

٨/٥/٢ المبادي ء التوجيهية لإدارة التراث من قبل الايكروم (ICCROM)

قام المركز الدولي لدراسة حفظ وترميم الممتلكات الثقافية (الايكروم) في ٢٠١٥ بإعداد مذكرة توجيهية لمبادي الإدارة لتزويد السلطات المحلية ببعض التوجيهات والتي يلاحظ منها أهمية وجود حدود واضحة للممتلك التراثي وكذلك للمنطقة الفاصلة. ويمكن تلخيص المبادئ التوجيهية لإدارة التراث على النحو التالي: (Court & Wijesuriya, 2015)

- إدارة الممتلك التاريخي في المحيط العمراني للمدينة. والحاجة الي التكيف مع اليات التخطيط لتناسب الحالات المحلية واتباع مدخل او منهج من أسفل الي اعلي بدلا من نهج من اعلي الي أسفل (Rodwell. 2007)
- الحاجة الي احترام التقاليد الثقافية الغير مادية للمدينة التاريخية
- الحد من الانشاءات الجديدة في المحيط التاريخي. وعدم السماح بالمباني والاستخدامات الخارجة عن مقياس ونمط وطابع المدينة القديمة مثل المباني المرتفعة وأسواق الكيماويات ومواد التنظيف، وتجنب كل التشوهات المضرة بالنسيج والطابع المعماري
- اهمية ادماج النسيج التاريخي القائم مع باقي أجزاء المدينة في عملية التخطيط العام
- اهمية الصيانة الدورية باستخدام المواد التقليدية وتقنيات البناء
- مبدأ السعة البيئية ينغي ان يكون معيار محدد في مجال النقل والمرور (جنيدي، ٢٠١٤)

٩ الدراسة التطبيقية

٩/١ القاهرة التاريخية: (اليونسكو، ٢٠١٨أ)

تعتبر مدينة القاهرة من أعرق مراكز التراث الثقافي والحضاري منذ فجر التاريخ، وذلك لما تمتلكة من رصيد ثقافي وفني ومعماري فريد. إن المناطق الأثرية وخاصة القاهرة التاريخية، تعد متحف مفتوح للآثار الإسلامية في العالم. ففيها حوالي ٤٥٠ أثر يقع في نطاق القاهرة التاريخية، ويحيط بهذه المنطقة أكبر كثافة سكانية وتجارية وسياحية منذ القدم. وتم ضم المدينة التاريخية بالقاهرة إلى قائمة التراث العالمي في العام 1979م الا ان قائمة الترشيح غير مد بها حدود للقاهرة التاريخية.

ولقد تأسست القاهرة الفاطمية عام 969 ميلادية عندما سقطت مدينة الفسطاط فى قبضة القائد جوهر الصقلى حيث شرع فى بناء مدينة جديدة للمعز لدين الله الفاطمى إلى الشمال من الفسطاط والمعسكر والقطائع، وبعد أن وضع جوهر الصقلى أساس أسوار القاهرة أتبعها ببناء الجامع الأزهر. ومنذ العصر الفاطمى أصبحت القاهرة الفاطمية عاصمة لإمبراطورية واسعة حتى أيام دولة صلاح الدين الأيوبى الذي جعل القاهرة عاصمة للدولة الأيوبية وانشا حولها سورا دفاعيا جديدا وتوجها بقلعته المنيعة فوق جبل المقطم. وفى أيام حكم المماليك فقد اتسعت رقعة القاهرة وامتدت فى اتجاه الشمال والغرب وتنافس الحكام والأمراء فى بناء المساجد والمدارس

ودور الكتب والقصـور والخانان والوكلات وتوسـعات القاهرة فى عهد المماليك .ولم يطرأ على القاهرة أيام العثمانيين تغييراً يذكره، سواء فى اتساعها أو امتدادها حيث بقيت فى حدودها المملوكية وقد ظلت المدينة ساكنة تقريباً إلى ما بعد الغزو الفرنسى لمصر إلى أن حركها طموح محمد على والخديوى أسماعيل .وقد رصدت الحملة الفرنسية ملامح المدينة ومورفولوجيا العمران في عام 1807 في خريطة توضح النقاط الاساسية بالمدينة المحاور الأساسية في شبكة الشوارع، الآثار الهامة مثل بوابات المدينة والجوامع والقلعة ومقياس النيل عند الطرف الجنوبي لجزيرة الروضة. وأقدار النسيج العمراني تتاخمه من الشمال إلى الشرق تحصينات المدينة والقلعة، ومن وا رئها الجبانات.

تطورت المدينة أثناء الفترة الخديوية، مع جهود التحديث المبذولة المستوحاة من تخطيطات هوسمان فى باريس إبان تلك الفترة. تم إدخال نماذج عمرانية غربية في منطقة وسط البلد، وزخر ذلك الحيز المكاني بمعالم جديدة تعكس انتشار المؤسسات الجديدة والكيانات الاقتصادية وكذلك التغيرات الاجتماعية. وقد أثرت هذه العملية على النسيج العمراني ما قبل المعاصر، مع افتتاح محاور جديدة وعملية موسعة لتجديد المباني .إلا أنها لم تغير من بنية وهيكل المدينة التاريخية. ونشطت فيها حركة البناء والتعمير ولكن فى إطار وصيغة أوربية غربية حيث شملت علي ردم الترع والبرك م وأنشاء أحياء سكنية جديدة. وشق طرق في قلب النسيج العمراني التاريخي. اتجه الامتداد العمراني إلى ضفاف النيل، إلى ميناء بولاق، وثكنات وكوبري قصر النيل، وأكملت الأنماط العمرانية الجديدة النسيج القائم من قبل، بينما جسدت مورفولوجيا عمرانية مختلفة ومغايرة تستند إلى نظام الشبكات المنتظمة ونماذج الإسكان ذات العناصر المعمارية المنفتحة إلى الخارج.

وقد أدت هذه التوسعات العمرانية نحو الغرب إلى هجرة الطبقة الميسرة من منطقة القاهرة القديمة إلى المناطق الجديدة وتلي ذلك انتقال المركز التجارى للمدينة ورائهم وبقى السكان رقيقي الحال فى المنطقة القديمة حنبا إلى جنب مع الصناعات الحرفية والأسواق والمساكن التى تتداعى وتتدهور بمرور الزمن وكانت النتائج العمرانية والاجتماعية والاقتصادية التى ترتبت على هذه الظواهر فى الأهمال الكامل لهذه المنطقة العريقة والتعامل معها بصورة غير حضارية .

كما تم تغير اسم الممتلك التراثي للقاهرة التاريخية من القاهرة الإسلامية عام٢٠٠٦ م بجانب ان كل جهاز او وزارة او هيئة انشات إدارة داخلها للقاهرة التاريخية وان اختلفت المسميات

٩/٢ حالة الحفاظ من خلال تقارير مركز التراث العالمي(Historic Cairo (Egypt), 2017)

يقوم مركز التراث العالمي بتقييم حالة الحفاظ للقاهرة التاريخية بانتظام سنوياً منذ عام ١٩٩٣ بعد الزلزال. وذلك لمساعدة الحكومة المصرة من خلال تقديم توصيات عن حالة الممتلك وفيما يلي عرض لهذه التقارير والتركيز على ما يعني موضوع الادارة وخاصة الحدود منها:

- أشار مركز التراث العالمي عام ١٩٩٣، أن الأعمال التي يجري تنفيذها تعاني من عدم وجود معايير موحدة. وكذلك أشار إلى أن الأموال التي توفرها اليونسكو ينبغي استخدمها للمساعدة التقنية من أجل تنسيق ورصد الجهود المختلفة التي تبذل في المدينة التاريخية .
- وفي عام ١٩٩٥ تحفظ مركز التراث العالمي على ما نتج من أعمال الترميم في المساجد
- وفي عام ١٩٩٧ م بعد أن اوصي مركز التراث العالمي بوقف أي اعمال لترميم الأزهر. وقد انزمت وزارة الثقافة بتطبيق هذه التوصية فظهر في تقرير الحفاظ عام ١٩٩٩ م.
- وفي عام ٢٠٠٠ وطلب مركز التراث العالمي من الايكوموس تنظيم بعثة لدراسة حالة الحفاظ على الآثار القاهرة الإسلامية. وأشار الي صعوبة إدارة التراث الحضري للمدينة لضخمتها

- وفي عام ٢٠٠١ اشـــار الي الافتقار إلى التنسيق في برامج الترميم. وسلط التقرير الضـــوء على التعقيد الكبير في القاهرة التاريخية كموقع للتراث العـالمي وهو جهـد تقوم بـه وزارة الثقافة من خلال دعم مركز دراسـات وتطوير القـاهرة التـاريخيـة وكـذلـك المؤسـســة العامة للتخطيط العمراني (وزارة الإسكان) على مشروع شامل لإعادة تأهيل القاهرة التاريخية، في حين أن مركز الدراسات والتنمية في القاهرة التاريخية الذي أنشـــئ حديثا (وزارة الثقـافـة) يعمـل على إعـداد خطـة لإعادة تـأهيل المعـالم الأثريـة، في حين أن المدينـة لا تملك مخطط شـــامل. ويوضـــح المرفق رقم (٣) موقع وحجم وتمركز الأراضـــي الفضـــاء داخـل حـدود القـاهرة التاريخية.

شكل (٣) لممتلك التراثي للقاهرة التاريخية موضح عليها الأراضي الفضاء

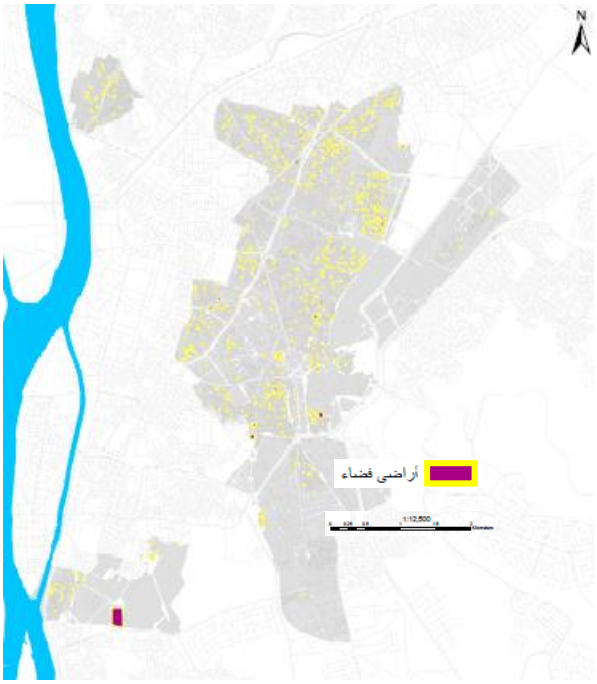

- وفي عام ٢٠٠٢ م أشاد مركز التراث العالمي بدور وزارة الثقافة في عقد ندوة دولية بشـأن الحفاظ وترميم القاهرة الإسـلامية بالتعاون مع مركز اليونسـكو للتراث العالمي حول مشـاريع ينفذها المجلس الأعلى للآثار ويمكن تلخيص التوصـيات الرئيسـية للندوة فكان " تعيين القاهرة كمنطقة تخطيط واحدة، بحدود واضحة مع خطة شاملة للحفاظ والتنمية الحضرية. "
- وفي عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ م و٢٠٠٥ م أثني مركز التراث العالمي على السلطات المصـرية لوقف تنفيذ الطريق الجديد المقترح خلال القطاع الجنوبي للقاهرة الإسـلامية؛ كما دعي التقرير الي تنفذ ما جاء في مؤتمر ٢٠٠٢ م
- وفي عام ٢٠٠٦ لاحظ مركز التراث العالمي بقلق بالغ أن التوصـيات الرئيسـية الواردة في تقرير عام ٢٠٠٢، وبصفة خاصة "تحديد حدود للقاهرة التاريخية حيث أنه لم يتم تحديد بدقة خريطة الطبوغرافية مفصـلة لحدود الممتلكات المسـجلة والمنطقة العازلة منذ تسـجيل القاهرة عام ١٩٧٩م، ووضـع القاهرة التـاريخيـة كمنطقـة تخطيطيـة خـاصـــة (Special Planning District) بمـا يتوافق مع المبـادئ التوجيهية لإدارة التراث. وكذلك تجهيز مخطط عمراني شـامل للحفاظ على وتنمية المدينة القديمة حيث يصـاحب عمليات الحفاظ على المباني تشـريعات للتنمية لتشـجيع إعادة تأهيل النسـيج العمراني." التي أقرتها فيما بعد مركز التراث العالمي في الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥ لم تنفذ بعد،
- وفي عام ٢٠٠٧وعام ٢٠٠٨ كان التركيز على مشـــروع مركز القاهرة المالي بغية التخفيف من أثره على المشهد العمراني للقلعة، ويطلب اعتماد تصميم بديل له. وحتى لا تعرض القيمة العالمية الاستثنائية للممتلك للخطر. تحث الدولة على تنفيذ التوصـيات الرئيسـية الواردة في تقرير الندوة لعام ٢٠٠٢ الذي أقرته لاحقا لجنة التراث العالمي في الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦.
- وفي عام ٢٠٠٩ م. ورحب بقرارها لإشـراك مركز التراث العالمي في هذه العملية بالتشـاور مع هيئاته الاستشارية. وجرى التشديد على عدم وجود صيانة وأدوات قانونية وتخطيطية وخاصه:
  - عدم وجود حدود محددة وتشغيلية للممتلكات؛
  - عدم وجود تنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية المعنية؛
  - عـدم وجود أدوات تخطيط عمراني محـددة لحفـاظ على المبـاني غير المـدرجـة والبنـاء الحضـري المتبقي في القاهرة التاريخية خارج أنظمة حماية الآثار.

وتحديد حدود للمنطقة العازلة من ممتلكات القاهرة التاريخية على خرائط تكميلية واضـــحة. ولكن حتى هذ اللحظة لم يتم شيء.

- وفي عام ٢٠١١ م اشار مركز التراث العالمي أن السلطات المصرية لم تقدم حدود القاهرة التاريخية، ولم تقدم تقرير خطة الإدارة، وأطلق مركز التراث العالمي برنامج لوضع خطة للحفاظ وإدارة القاهرة التاريخية، ويركز هذا المشروع على ما يلي:
  - تعيين حدود ممتلكات القاهرة التاريخية والمناطق العازلة وبيان القيمة العالمية الاستثنائية التي تمت صياغتها؛
  - إعداد خطة الإدارة للحفاظ علي ممتلكات التراث العالمي في القاهرة التاريخية
  - وضع إطار مؤسسي وقانوني لوضع سياسة مستدامة للحفاظ العمراني وتطويرها، وتعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات والإدارات المعنية بإدارة الممتلك التراثي؛
  - إنشاء منصة معلومات مناسبة ومشتركة لحفاظ العمراني
  - معرفة وادراك النسيج الحضري في القاهرة،
- وفي عام ٢٠١٢ م وعام ٢٠١٣ م لاحظ مركز التراث العالمي أن الدولة أنشأت لجنة وطنية لجميع ممتلكات التراث العالمي في مصر والتي تعتبر خطوة أولى نحو إنشاء نظام إداري للقاهرة التاريخية. ولكن السلطات الإدارية غير قادرة على وقف المخالفات أو تطبيق أوامر الإزالة.
- وفي عام ٢٠١٥ م تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء للأشراف علي كل الأنشطة المتعلقة بالقاهرة التاريخية وتقرير حدود الممتلك التراثي ومنطقة الحماية الخاصة به والتي وضعه مشروع اليونسكو للأحياء العمراني للقاهرة التاريخية. وقدمت الحكومة وثيقة تبين جهودا للسيطرة على الإنشاءات.
- وفي عام ٢٠١٧ ثمن تقرير حالة الحفاظ التقدم الذي حدث في التعامل مع التوصيات البعثة السابقة من حيث وضع سياسات قصرة وطويلة المدي وإجراءات إدارية لمواجهة المشاكل الملحة. الا انه يجدر الإشارة بأن التقرير اعتبر أن ممتلك التراث العالمي للقاهرة التاريخية ومنطقة الحماية الخاصة به تمتد على مساحة ٥ كم٢ وهو ما يجب مراجعته حيث ان المساحة الحقيقية للممتلك التي في ملف الترشيح تبلغ ٣٢كم^{٢}.

مما سبق يتضح أن وضع حدود واضحة وخطة إدارة للقاهرة التاريخية كان المطلبين الاساسين والمتكررين من مركز التراث العالمي منذ عام ١٩٧٩. وخاصة بعد عام من ٢٠٠٢ والتطور الذي حدث في هذا الشأن كان عام ٢٠١٢ بسبب بداية مشروع الاحياء العمراني للقاهرة التاريخية والذي كان تمويله من اليونسكو وأشرف علية مركز التراث العالمي. وتم اعداد خريطة بحدود واضحة للقاهرة التاريخية. الا انه لم يتم اعتمادها من الحكومة المصرية وتقديمها لليونسكو.

كما أنه وفي عام ٢٠٠٧، ورداً على طلب لجنة التراث العالمي بتحديد حدود الممتلك، (القرار ٢٩٧ B.42 CO M لسنة ٢٠٠٥) قدمت الحكومة المصرية أربع خرائط مرفقة بطلب تعديل أسم الممتلك الى (القاهرة التاريخية)، ضمت خمس مناطق: تشمل القاهرة الفاطمية وأجزاء من المقابر الشمالية والجنوبية ومنطقة الفسطاط. هذه الخرائط هي الوثيقة الرسمية الوحيدة المشتملة على ترسيم للموقع، إلا أنها قدمت تعريفاً غير واضحة لـ "منطقة الممتلك"، و"المنطقة الفاصلة للحماية"، ولم تكن متطابقة مع العناصر المذكورة بملف الترشيح، والحدود الواردة فيها لم تكن على صلة بإجراءات أو بقرار رسمي للحماية.

٩/٣ حدود القاهرة التاريخية لدي الوزارات المختلفة (اليونسكو، ٢٠١٨ب)

نظراً لاهتمام الوزارات والهيئات المصرية بالقاهرة التاريخية وبواجباتهم المنصوص عليها في بعض القوانين المنظمة لاختصاصات كل وزارة أو هيئة. مثل وزارة الآثار المسؤولة عن الآثار المدرجة ومناطق التنقيب الأثري (مناطق التراث) فقط. وكذلك الجهاز القومي للتنسيق الحضاري التابع لوزارة الثقافة المسؤول عن التشريع الخاص بالمناطق العمرانية (ذات القيمة المتميزة). كما أن محافظة القاهرة هي التي تتولى أمر أنشطة البناء ومسئوليات اتخاذ القرار بشأن تحديد التراخيص اللازمة للمباني الغير أثرية، والتحكم في المباني المحيطة بالآثار. وهذه هي الأطراف المعنية الأساسية بجانب مؤسسات ووزارات أخري، مثل وزارة الأوقاف والداخلية والإسكان، لذا عند التتبع لحدود القاهرة التاريخية عند الثلاث

الجهات الرئيسية نجد أنه:

٩/٣/١ حدود القاهرة التاريخية بوزارة الثقافة (اليونسكو، ٢٠١٨أ)

تم وضع حدود واشتراطات منطقة القاهرة التاريخية المعتمدة من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية في يوليو ٢٠٠٩. والتي تم بها ترسيم حدود واضحة لمنطقة الحماية في القاهرة التاريخية والنطاقات المتاخمة لها buffer zoon . (خريطة ١)

ومن دراستها يتضح أن حدود القاهرة التاريخية كمنطقة ذات طبيعة متميزة بنطاقات الحماية المختلفة أ، ب، ج.. والنطاق المتاخم لها هي القاهرة الخديوية، والتي تم اعتمادها كمنطقة ذات طبيعة متميزة ولها اسس واشتراطات خاصة في التعامل معها، وكذلك جاردن ستي والتي تعتبر منطقة متميزة من فئة الحماية القصوي "نطاق أ". كما ان مساحتها لا تتعدي ٨ فدان ولا اقر بها اشتراطات كمناطق تخطيطية خاصة

شكل (٤) حدود القاهرة التاريخية والقاهرة الخديوية وجاردن سيتي التي وضعها الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، ٢٠٠٩

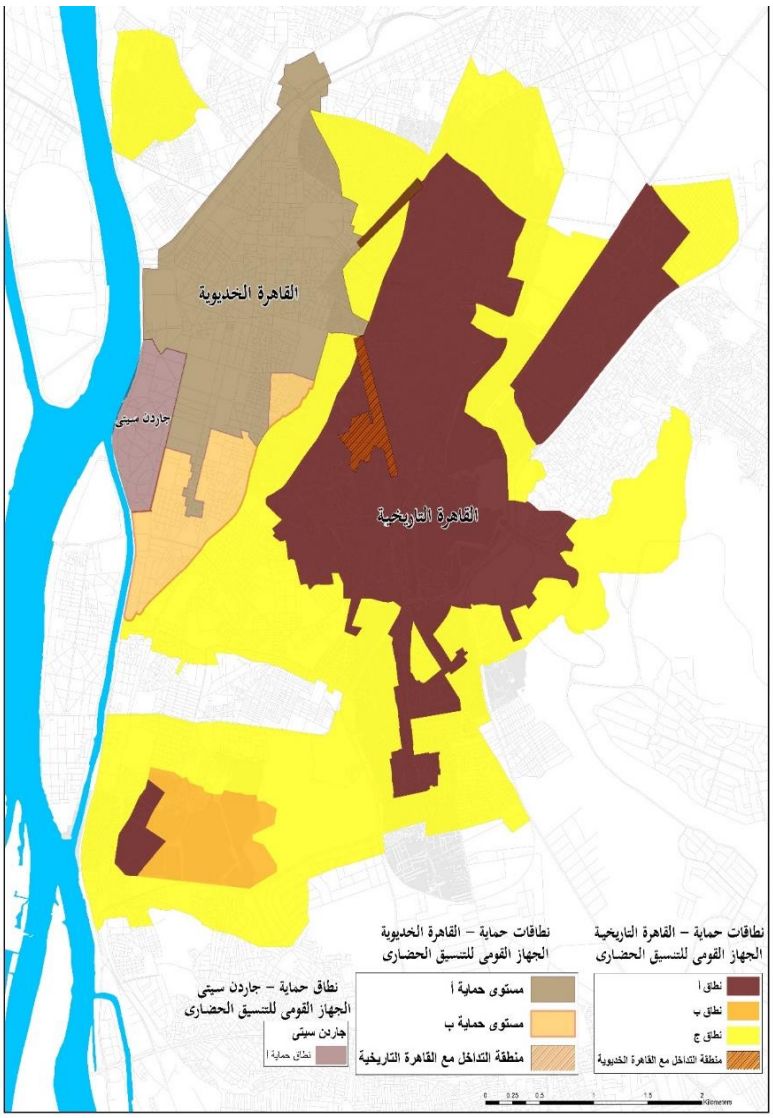

٩/٣/٢ حدود القاهرة التاريخية بوزارة الدولة لشئون الاثار:

نتيجة عدم وضوح ترسيم القاهرة التاريخية منذ ترشيحها على قائمة التراث العالمي في عام ١٩٧٩ كانت المهمة الأولى لمشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية URHC هي تعريف حدود ممتلك التراثي بالتحليل المقارن للخرائط التاريخية، من أجل التأكد من مدى بقاء النمط التاريخي للشوارع .ومراجعة بيان القيمة العالمية الاستثنائية ومضاهاته بملف الترشيح، والتأكيد على القيم التراثية المسجل على أساسها المدينة التاريخية للقاهرة، وجد انه لم يتم تحديد حدود واضحة للقاهرة التاريخية بوزارة الدولة لشئون الاثار. او المجلس الأعلى لشئون الاثار الا بعد عام ٢٠١٤م بمساحة ١٣ فدان فقط مع ان ملف الترشيح اقترح ان تكون مساحة القاهرة التاريخية ٣٢فدان

بدراسة الخريطة السابقة نجد أنه تم تحديد حدود واضحة لممتلك التراث العالمي للقاهرة التاريخية، وتم تحديد النطاق كبير للحماية في عام ٢٠١٤ م يشمل القاهرة الخديوية وجاردن ستي أيضاً. وبمطابقة حدود الخريطة والخريطة السابقة وجد أنه هناك مناطق في حدود الممتلك التراث العالمي لا تقع داخل نطاقات الاشتراطات الخاصة للمناطق المتميزة، كما يوضح شكل (٥). كما ان نطاق الحماية لممتلك التراث العالمي يمتد

ليشـمل مناطق أخرى ذات اشـتراطات خاصـة لأنها مناطق مسـجلة كمناطق ذات قيمة. مثل الخديوية وجاردن سيتي.

شكل (٥) حدود القاهرة التاريخية ومنطقة الحماية التي وضعها
مشروع الاحياء العمراني للقاهرة التاريخية في مرحلته الثانية،

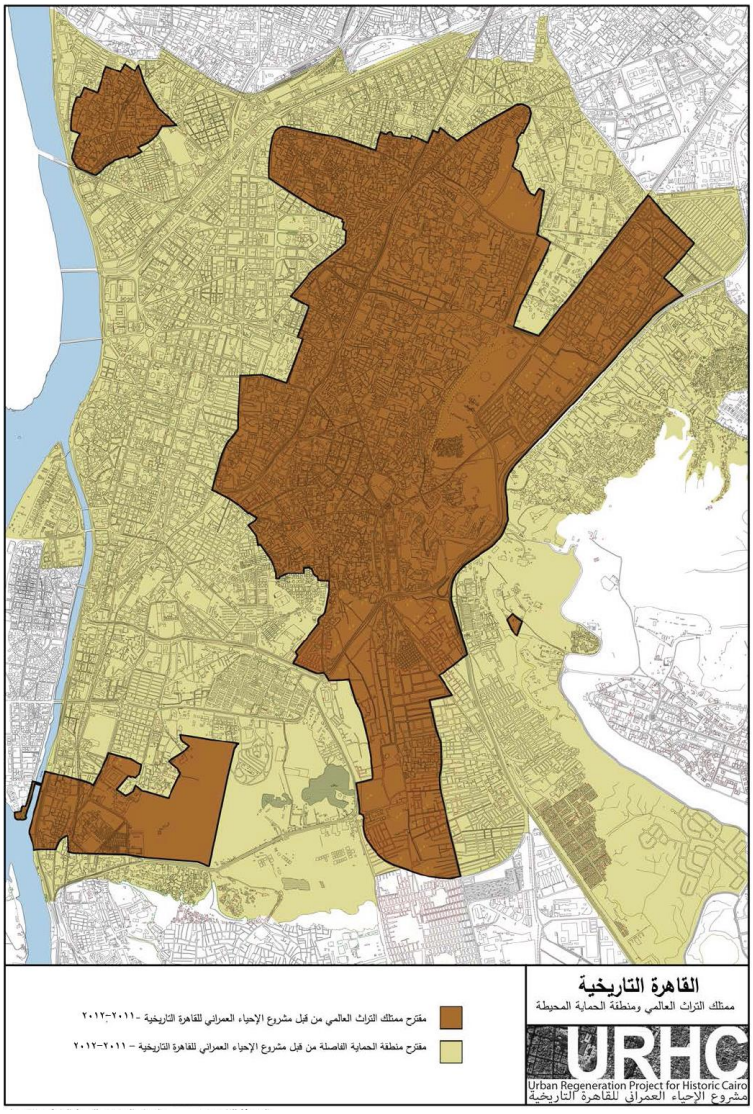

٩/٣/٣ حدود القاهرة التاريخية بمحافظة القاهرة

تتعامل محافظة القاهرة بوحداتها وأحيائها (حكومة محلية) بحدود واشـــتراطات وقوانين مختلفة عن وزارة الثقافة ووزارة الدولة لشئون الاثار حيث تتعامل مع حدود الشياخات والاحياء وتطبق قانون البناء الموحد والاشـــتراطات المعتمدة من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية لبعض المناطق مثل القاهرة الخديوية وكذلك جاردن ستي وليس للحدود القاهرة التاريخية لمقرة من وزارة الاثار كما وموضح بالشكل رقم (٦) التالية

شكل (٦) حدود القاهرة التاريخية لوزارة الاثار وعدم تمشيها مع الحدود الإدارية المعمول بها بالمحافظة

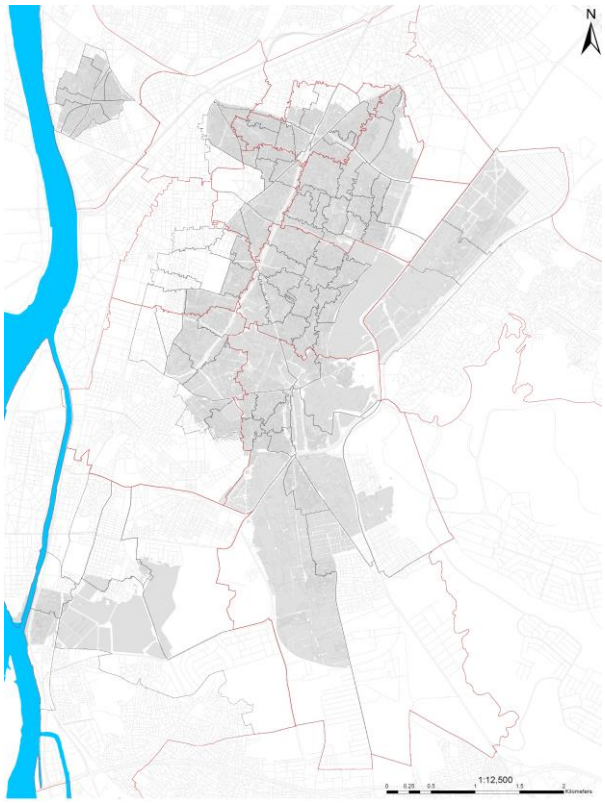

كما أن محافظة القاهرة مقسمة الي٤ مناطق إدارية كل منم مسئول عنه نائب محافظ بوحداتها وأحيائها (حكومة محلية). وتتداخل حدود القارة التاريخية المعترف بها من وزارة الاثار مع المنطقة الغربية والجنوبية كما هو موضح في شكل رقم (٧)

شكل (٧) حدود القاهرة التاريخية لوزارة الاثار وعدم تمشيها مع الحدود الإدارية لمناطق المحافظة القاهرة

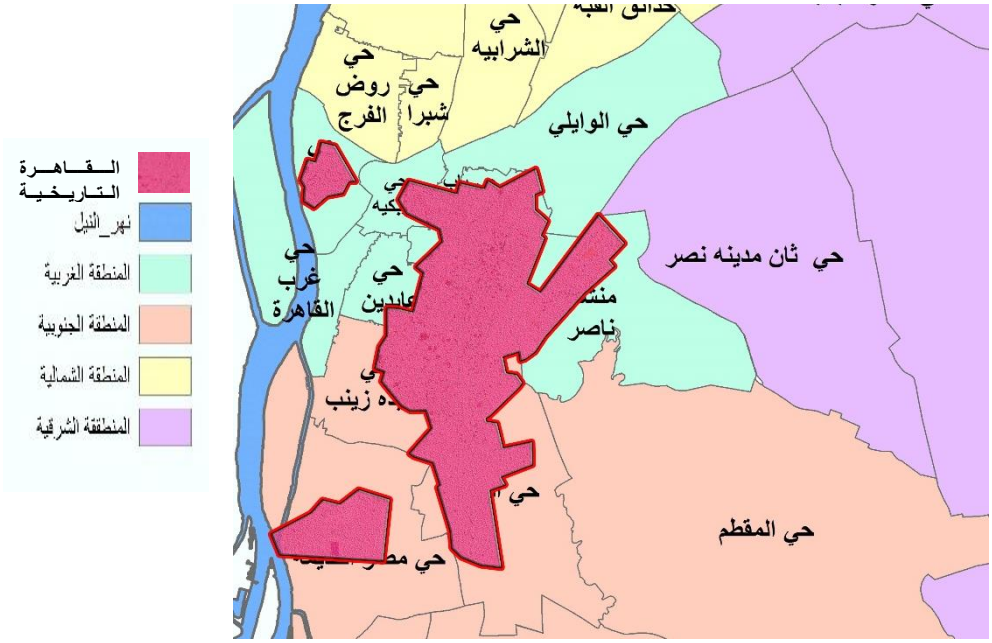

١٠ ملخص النتائج

- تبرز أهمية وجود حدود واضـــحة متفق عليها بين جميع الجهات المعنية للتراث العمراني من خلال تأهيل ملكات للتعامل مع التراث العمراني بما يتناسب مع أهميته.
- فكرة الإدارة وتكوين حدود واضحة والتعامل مع القاهرة التاريخية كمنطقة تخطيطية خاصة كان أهم المطالب في تقارير مركز التراث العالمي منذ عام ٢٠٠١ م
- عدم وجود أدوات قانونية وتخطيطية مناسـبة لكافة المنطقة التاريخية يهدد الممتلك التراثي مثل (عدم وجود حدود محددة وتشغيلية للممتلكات؛ عدم وجود أدوات تخطيط عمراني محددة لحفاظ على المباني غير المدرجة والبناء الحضري المتبقي في القاهرة التاريخية
- عدم وجود تنسيق بين مختلف المؤسسات المعنية.
- أشـارت السـلطات المصـــــرية مراراً باسـتعدادها لمعالجة غياب الأطر القانونية والمؤسـسـية والتخطيطية. في كل عام وهو ما لم ينفذ بعد
- بالرغم من تحديد حدود للممتلك التاريخي للقاهرة التاريخية وكذلك المنطقة الفاصـــلة (الحماية) في مشـــروع الاحياء العمراني علي خرائط تكميلية واضـــحة. ولكن لم يتم اعتمادها من كافة الوزارات المعنية.
- يصعب التعامل عمليا مع جزأ من الشياخة بقوانين خاصة واشتراطات خاصة وترك باقي الشياخة يخضع للقانون البناء الوحد.
- يجدر الإشـــارة بأن تقرير عام ٢٠١٧ م اعتبر أن ممتلك التراث العالمي للقاهرة التاريخية ومنطقة الحماية الخاصة به تمتد علي مساحة ٥ كم٢ وهو ما يجب مراجعته مع مركز التراث العالمي
- عند تحديد حدود الممتلك التراث العالمي يجب أن ينطبق مع الحدود الإدارية او تعديل الحدود الإدارية لتنطبق مع حدود الممتلك
- لا يوجد الاشـتراطات لما يقرب من ٥٧ % من اجمالي المنطقة وبالتالي فإن تداخل القوانين واللوائح العامة المنظمة للعمران قانون البناء الموحد مما نتج عنه اختلال شكل العمران في المنطقة وخاصـة، وخاصـة المباني علي شـارع بور سـعيد وقد يفقد النسـيج التلقائي المتضـام أهمية الذي سـجلت القاهرة التاريخية بسببه على قوائم التراث العالمي
- لا توجد معرفة للملكيات ولا حدود للمبان التراثية والاثرة بالمنطقة داخل الحدود وبالتالي يصـــعب التعامل معها

١١ التوصيات والدراسات المستقبلية

- نظرا لأن يصـعب التعامل مع جزأ من الشـياخة لذا يقترح البحث ضـم الأجزاء من الشـياخات حتي تدخل الشياخة بالكامل داخل حدود القاهرة التاريخية. وخاصـة أن المساحة التي أقرها اليونسكو وقت التسجيل عام ١٩٧٩ وهي ٣٢ كم٢ وهو ما لم تصل اليه مساحة القاهرة التاريخية في أي من الخرائط التابعة للوزارات المختلفة. وكانت اكبرها خريطة وزارة الاثار. حيث تبلغ المســـاحة المحددة للقاهرة التاريخية به هي ١٣,٦٩ كم٢ او تغير حدود الشياخات والاقسام لتصبح القاهرة التاريخية لها لحدود واضحة
- اعتبار القاهرة التاريخية وحدة تخطيطية ذات طبيعة خاصة
- تغير الأربع المناطق التي تقسم محافظة القاهرة لجعل حدود القارة التاريخية تقة في منطقة واحدة. او انشاء منطقة خامسة
- تقسـيم حدود القاهرة الي مناطق عمل وتحديد منطقة عمل ذات أولوية، وخطة عمل لتنفيذ في تلك المنطقة يمكن تطبيقها بعد ذلك على الموقع بالكامل.
- كان المجلس الاعلي للأثار والجهاز التنسـيق الحضـاري تابعين لوزارة واحدة تسـمي وزارة الثقافة. يقترح البحث حاليا نقل تبعية الجهاز الي وزارة الاثار. أو نقل اختصـــاصـــاته في مجال التراث الي وزارة الدولة لشئون الاثار. حتي لا تتضارب التخصصات والجهات ويصعب إدارة الممتلك التراثي.

المراجع **References**

عبد العليم، محمد بكري. (٢٠٠٧). كتاب مبادئ إدارة الاعمال. بنها، مصر: قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها.

Abdul-Alim, M. B. (2007). Business Principles. Benha, Egyot: Department of Business Administration, Faculty of Commerce, Open Learning Center, Benha University.

جنيدي، أحمد جنيدي محمد. (٢٠١٥). منهج مقترح لتقييم المنظومة الإدارية لمشروعات الحفاظ العمراني. رسالة ماجيستير، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

Junaidi, A. J. M. (2014). Proposed Methodology of Evaluation Management System for Urban Conservation Projects. Master's thesis, Faculty of Urban and Regional Planning, Cairo University, Cairo, Egypt.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو. (٢٠٠٥). المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي. باريس، فرنسا.

UNESCO. (2005). Operational guidelines for the implementation of the W.H. Convention. Paris, France.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو. (٢٠١٦). دليل موارد التراث العالمي - ادارة التراث الثقافي العالمي. باريس، فرنسا.

UNESCO. (2016). Managing Cultural World Heritage - World Heritage Resource Manual. Paris, France.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو. (٢٠١٤). مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية - التقرير الأول. القاهرة، مصر.

UNESCO. (2014). Urban Regeneration for Historic Cairo. The first report. Cairo, Egypt.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو. (٢٠١١). إعداد ترشيحات الإدراج في قائمة التراث العالمي. باريس، فرنسا.

UNESCO. (2011). Preparing World Heritage Nominations (2nd edition). Paris, France.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو. (٢٠١٨ أ). العرض الفني لمشروع الاحياء العمراني للقاهرة التاريخية- المرحلة الثالثة. القاهرة، مصر.

UNESCO. (2018 a). Technical Presentation of the Urban Regeneration for Historic Cairo Project - Third Phase. Cairo, Egypt.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو. (٢٠١٨ ب). مشروع الاحياء العمراني للقاهرة التاريخية - التقرير الأول. المرحلة الثالثة. القاهرة، مصر.

UNESCO. (2018 b). Urban Regeneration for Historic Cairo (1st Report) - Third Phase. Cairo, Egypt.

الجهاز القومي التنسيق الحضاري. (٢٠٠٨). دليل أسس ومعايير التنسيق الحضاري لإدارة الجودة. القاهرة، مصر.

National Organization for Urban Harmony. (2008). Foundations and Standards of Urban Harmony for Quality Management. Cairo, Egypt.

الزهراني، عبد الناصر عبد الرحمن. (٢٠١٢). إدارة التراث العمراني. الرياض، المملكة العربية السعودية: الجمعية السعودية للدراسات الأثرية.

Al-Zahrani, A. A. (2012). Urban Heritage Management. Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia: Saudi Society for Archaeological Studies.

عبد العزيز، خالد عثمان عبد العزيز. (٢٠١٤). إدارة الحفاظ الإداري في نظام العولمة - تطبيق أفكار الشراكة لتمويل وتنفيذ مشروعات الحفاظ. القاهرة، مصر.

Abdul-Aziz, K. O. A. (2014). Administrative Preservation within Globalization – The Concept of Partnership for Financing and Implementing Preservation Projects. Cairo, Egypt.

المنشاوي، أحمد الشحات. (٢٠١٣). الشراكة في مشروعات الحفاظ العمراني في ظل العولمة في القرن (٢٠،٢١) بمصر. رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

Al-Minshawi, A. A. (2013). Partnership in Urban Conservation Projects in the Light of Globalization in (20th-21st) in Egypt. Ph.D. thesis, Faculty of Engineering, Cairo University, Cairo, Egypt.

جهاز القومي التنسيق الحضاري. (٢٠١٠). الدليل الإرشادي ١ - أسس ومعايير التنسيق الحضاري للمباني والمناطق التراثية. القاهرة، مصر.

National Organization for Urban Harmony. (2010). Guiding Manual 1 – Urban Harmony Standards for Heritage Buildings and Areas. Cairo, Egypt.

Martin, O. and Piatti, G. (eds). (2008). World Heritage and Buff er Zones, International Expert Meeting on World Heritage and Buff er Zones, Davos, Switzerland. Paris, UNESCO World Heritage Centre

Rodwell.D. (2007). conservation and sustainability in historic cities black well publishing accessed www.black wellpubishing.com

Yousry, Ahmed (1995)" Toward an Appropriate Approach……." UIA Conference on Arch Heritage Tourism Arch. Aswan

Drury, P. & Mcpherson, A. (2008, April) Conservation principles - Policies and Guidance for the sustainable management of the historic environment, English Heritage. Accessed

UNESCO, (2012). Operational Guidelines for the Implementation of the World Heritage Convention -http://whc.unesco.org/archive/opguid

UNESCO, (2011), the proposed UNESCO recommendation on the historic urban landscape (HUL.) report the intergovernmental committee off experts

Court, S., & Wijesuriya, G. (2015). *People-Centred Approaches to the Conservation of Cultural Heritage: Living Heritage.* Rome, Italy: ICCROM.

Historic Cairo (Egypt). (2017). Retrieved from UNESCO: https://whc.unesco.org/en/soc/3598

Wijesuriya, G., Thompson, J., & Young, C. (2013). *MANAGING CULTURAL WORLD HERITAGE.* Paris: UNESCO. Retrieved from http://whc.unesco.org/uploads/activities/documents/activity-703-1.pdf

Approved boundaries of Historic Cairo

Abstract

Due to the importance of Historic Cairo as a World Heritage property. There have been numerous researches and studies to preserve them both academically and practically. Especially after Egypt's submission to UNESCO in 1979 to register Islamic Cairo, the nomination file stated that Historic Cairo covers about 32 km2 on the eastern bank of the Nile, surrounded from all directions by contemporary neighborhoods. The site is described as a historical fabric that is still Widely preserved. Moreover the presence of several responsible parties such as the Ministry of Antiquities and the National Organization of Urban Harmony of the Ministry of Culture. As well as Cairo Governorate and these are the main stakeholders. In addition to other institutions and ministries such as the Ministry of Awqaf, Interior and Housing, which established a body in the name of Fatimid Cairo and all these bodies and ministries depend on different boundaries of historical Cairo. This is a major search problem. Therefore, there must be one clear, easy to apply, agreed upon by all ministries and bodies as adopted by the World Heritage Center and UNESCO as soon as possible. Which is the main objective of the research. And coordination and partnership with all institutions that have different responsibilities.

Key words: Urban Heritage, Geographical boundaries, Special urban character areas, Conservation areas, The World Heritage property.